بلبت ضمايرنا على كتم الهوى ... ولها استناد واجب لا يندب
دام العدا اعرابها منا فعل ... الصبر تحوالت الضمايرتعرب

النوع الثاني الشبه المعنوي وهو ان يضمن الاسم معنى من معاني الحروف سواء اوضع لذلك المعنى حرف ام لا الاول كمتى فانها تستعمل شرطا كمتى تقم اقم وهي حينئذ شبيهة في المعنى بان الشرطية لنحو ان تقم اقم والثاني كهذا فانها متضمنة معنى الاشارة وهذا المعنى لم توضع العرب له حرفا يدل عليه ولكنه من المعاني التي صفتها ان تودع بالحروف لان معنى الاشارة كالخطاب الموضوع له الكاف فهذا مستحقة الينا لانها متضمنة معنى الحرف الذي كان يستحق الوضع فان قلت انهم صرحوا بان اللام العهدية موضوعة لان يشار بها الى معهود ذهنا فقد وضعوا للاشارة حرفا واجيب بان المراد الاشارة الحسية ولم يوضعوا لها حرفا بل اسما حيث قالوا سم الاشارة ما وضع لمسمى واشارة حسية اليه النوع الثالث الشبه الاستعمالي وهو ان يتنوب الاسم عن الفعل في معناه وعمله ولا يدخل عليه عامل من العوامل فيوثر فيه لفظا او محلا كمبهمات وصه واوه فانها نائبة عن بعد بصر الفعين واسكت وترجع ولا يصح ان يدخل عليها شيء من العوامل فتتاثر به فاشبهت من الحروف التي ولعل مثلا لانتزي انها نائبتان عن الفعل فلينا نائبة عن انتهى ولعل نائبة عن ارجو ولا يدخل عليهما عامل اما اذا ناب عن الفعل وتاثر بالعامل كالمصدر النائب عن فعله نحو ضربا في قولك ضربا زيدا فانه يعربه مع انه نائب عن اضرب لتاثره بالعامل تقول يعجبني ضرب زيد وكرهت ضرب عمرو وعجبت من ضربه النوع الرابع الشبه الافتقادي وهو ان يفتقر الاسم افتقارا مما صلا الى جملة اسمية او فعلية كاذو اذا من ظرف الزمان وحيث فاصة من ظرف المكان وكالذي والتي ومتا الموصولات لانك لو قلت جيتك اذ لم يعلم ما هنالك حتى تقول ما زيد ونحوه من الجمل وكذا الباقي فانها اشبهت الحروف من افتقارها في افادة معناها الى ذكر متعلقها افتقارا مما صلا الى جملة فانها لم تكن مما صلا بانكان عارضا كقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فانه معرب لانك تقول صمت يوما وسرت يوما وكذا ان كان

كان مما صلا الى مفرد كسبحان وعند تقول سبحان الله وجلست عند زيد فالاول منصوب على المصدرية والثاني على الظرفية اذ علمت ذلك علمت ان المبني من الاسماء ستة المضمرات واسما الشرط واسما الاستفهام واسما الاشارة واسما الافعال والاسماء الموصولة وهي متفرقة على وجوه الشبه الاربعة المذكورة فالمضمرات مبنية للشبه الوضعي من كثير والباقي محمول عليه واسما الشروط والاستفهام هو الاشارة للشبه المعنوي واسما الافعال للشبه الاستعمالي والاسماء الموصولة للشبه الافتقادي فتفطن

من ذلك اسم الاشارة عاد يعلى اقسام الاعراب الاربعة بعدنا وليها بالمذكور واني باسم الاشارة البعيد مع ان الاقسام قريبة لانها الغاظ وهي اعراض تنقضي بمجرد النطق بها فلة لك تنزلها منزلة البعيد الرفع اكيد ظاهرا ومقدرا او محلا وكذا فيما بعده ولا جزم فيما ياتي الاسماء لان الجزم مختص بالافعال كما ان الجر مختص بالاسماء وانما اختص الخفض بالاسماء والجزم بالافعال لان الاسم خفيف والعمل ثقيل كما تقدم فاعطي الخفيف الثقيل والجزم حذف حركة او حرف وهو خفيف والعمل ثقيل لان لفظه مفرد ودلالته مركبة لانه يدل على الحدث والزمان والمكان وما دلالته مركبة فهو ثقيل فاعطي الثقيل الخفيف طلبا للتعادل ولان المجرد مخبر عنه والعمل لا يخبر عنه وحمل الجزم للفعل كالعوض من الخفض ولان الخفض يكون بالاضافة وهي قد تكون بمعنى اللام وهي للملك او للاستحقاق والعمل معنى من المعاني لا يملك ولا يستحق والجزم قد يكون بلم وهي للنفي والاسم قد يكون ذا نا والذات لا تنفي وانما ينفي المعنى القائم بها فتبين ان الجزم في الاسم ولا خفض في الفعل انتهى وللافعال جمهما لمقابلتها الاسماء وبالنظر لافرادها الزهنية فالمعرب منها الفعل المضارع الخالي من نوني الاناث والتوكيد دون الماضي والامر اما اذا اتصلت به نون الاناث فانه يبنى على السكون نحو قولا الزنا يرضعن فاذا دخل عليه حينئذ عامل نحو لم يرضعن ولا يعمل لهذا ان يكتمن لم يوثر فيه لفظا بل محلا وبذلك الفرق بعضهم بقوله

وما ناصب للفعل او جازم له ... ولا حكم للاعراب فيه يشاهد